

## الشيخ البلاغي في مسار التقييم الروائي الامامي بين التاثر والاثار (دراسة تحليلية)

*Sheikh Al-Balaghi in the course of Imami narrative evaluation between  
influence and impact (An analytical study)*

**Hanan Alaa Hamid**

Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

الباحثة: حنان علاء حميد

كلية الفقه / جامعة الكوفة

[hanana.abdalzahra@student.uokufa.edu.iq](mailto:hanana.abdalzahra@student.uokufa.edu.iq)

**Prof. Dr. Ali Abdul Hussein Al-Muzaffar**

Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

أ.د. علي عبد الحسين المظفر

كلية الفقه / جامعة الكوفة

[alia.abdullah@uokufa.edu.iq](mailto:alia.abdullah@uokufa.edu.iq)

تاريخ النشر: ٢٠٢٦ / ٣ / ٣٠

تاريخ القبول: ٢٠٢٦ / ١ / ٢٥

تاريخ التقديم: ٢٠٢٥ / ٩ / ٢١

### ملخص

يتناول هذا البحث منهج التقييم الروائي عند الشيخ البلاغي (ت ١٣٥٢هـ)، بوصفه نموذجًا بارزًا في التفسير الإمامي الحديث، من خلال تحليل أسس تعامله مع الروايات التفسيرية، وبيان موقعها الوظيفي في ضوء الدلالة القرآنية والسياق ومقاصد الخطاب. ويهدف البحث إلى الكشف عن ملامح تطوّر التقييم الروائي في المدرسة الإمامية، وتحديد موقع الشيخ البلاغي ضمن هذا المسار من حيث تأثره بالمفسرين المتقدمين، وتأثيره في مناهج اللاحقين.

اعتمد البحث المنهج التحليلي النقدي، مع الإفادة من المنهج المقارن، وذلك بدراسة تطبيقات مختارة من تفسير آلاء الرحمن في تفسير القرآن ومؤلفات الشيخ البلاغي الأخرى، ومقارنتها بمناهج عدد من المفسرين الإمامية، ولا سيّما الشيخ الطوسي والشيخ الطبرسي من المتقدمين، والعلامة الطباطبائي، والشيخ محمد جواد مغنية، والسيد أبو القاسم الخوئي من المتأخرين. وركزت الدراسة على تحليل الموقف من الروايات التفسيرية ذات الطابع القصصي والعقدي، ومدى انسجامها مع المفهوم القرآني. وتوصلت البحث إلى أنّ الشيخ البلاغي أعاد ضبط موقع الرواية داخل التفسير، فجعل القرآن أصلًا حاكمًا في الفهم، والعقل معيارًا ضابطًا، والرواية عنصرًا تابعًا يُقبل بقدر انسجامه مع الدلالة القرآنية. وبين أنّ منهجه أسهم في الحدّ من توظيف الروايات التي تُحمّل النص القرآني تفاصيل غيبية أو قصصية لا يدّل عليها السياق، ولا تخدم مقصد الهداية. وخلص البحث إلى أنّ الشيخ البلاغي مثّل حلقةً مفصليةً في انتقال التفسير الإمامي من مرحلة الاعتماد الواسع على الرواية إلى مرحلة التحليل النقدي المنهجي، وهو ما ترك أثرًا واضحًا في التفسير الإمامي المعاصر.

**الكلمات المفتاحية:** التقييم الروائي، التفسير الإمامي، الشيخ البلاغي، الرواية التفسيرية، تحكيم القرآن

آذار ٢٠٢٦م / شوال ١٤٤٧هـ

السنة: العشرون

العدد: ٥٤ / المجلد: ١

DOI: <https://doi.org/10.36324/fqjh.v1i54.22696>



Journal of Jurisprudence Faculty by University of Kufa is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

مجلة كلية الفقه - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي 4.0 الدولي



Submission date: 21/09/2025

Acceptance date: 25/01/2026

Publication date: 30/03/2026

## Abstract

This study examines the methodology of narrative evaluation (riwāyah criticism) employed by Shaykh Muḥammad Jawād al-Balāghī (d. 1352 AH), considering it a prominent model within modern Imāmī Qur'anic exegesis. It analyzes the foundations of his approach to exegetical reports and clarifies their functional position in light of Qur'anic semantics, contextual coherence, and the overarching objectives of the discourse. The study aims to trace the development of narrative evaluation within the Imāmī tradition and to determine al-Balāghī's position within this trajectory, both in terms of his engagement with earlier exegetes and his influence on later scholars.

The research adopts a critical-analytical methodology, complemented by a comparative approach. This is achieved through examining selected applications from al-Balāghī's *Ālā' al-Raḥmān fī Tafsīr al-Qur'ān* and his other works, and comparing them with the methodologies of prominent Imāmī exegetes—particularly Shaykh al-Ṭūsī and Shaykh al-Ṭabarsī among the earlier scholars, and al-'Allāmah al-Ṭabāṭabā'ī, Muḥammad Jawād Mughniyah, and Sayyid Abū al-Qāsim al-Khu'ī among the later figures. The study focuses on analyzing attitudes toward exegetical reports of a narrative and theological nature, and their consistency with the Qur'anic conceptual framework.

The study concludes that al-Balāghī redefined the position of transmitted reports within Qur'anic exegesis by establishing the Qur'an as the primary authority in interpretation, reason as a regulating criterion, and narrative reports as subsidiary elements accepted only insofar as they conform to Qur'anic meaning. His methodology contributed to limiting the use of reports that impose superfluous unseen or legendary details not supported by textual context and that do not serve the Qur'an's guiding purpose. The study further concludes that al-Balāghī constituted a pivotal link in the transition of Imāmī exegesis from extensive reliance on transmitted reports to a disciplined critical methodology, leaving a clear impact on contemporary Imāmī Qur'anic interpretation.

**Keywords:** Narrative Evaluation, Imāmī Exegesis al-Balāghī, Exegetical Reports, Qur'anic Authority.

العقد: ٥٤  
المجلد: ١  
السنة: ٢٠  
١٤٤٧ هـ / ٢٠٢٦ م

الشيخ البلاغي في مسار التقييم الروائي الامامي بين الناثر والناثر  
(دراسة تحليلية)

## مقدمة

لم يتبلور التقييم الروائي في التفسير الإمامي منذ نشأته الأولى بوصفه منهجاً ذا أدوات محدّدة المعالم، بل تشكّل عبر مسارٍ تدريجي ارتبط بتنوّع مناهج المفسّرين واختلاف أنماط تعاملهم مع الروايات التفسيرية، بين الاكتفاء بالنقل أو انتقاء الروايات أو اعتماد النقد بدرجات متفاوتة، وفي سياق هذا التطور يندرج البحث في موقع الشيخ البلاغي ضمن التقييم الروائي عند المفسّرين الإمامية، من حيث تأثره بالمناهج السابقة وتميّز معالجته النقدية للروايات التفسيرية، فضلاً عن أثره في توجّهات اللاحقين، ويسعى هذا المبحث إلى بيان تطوّر أدوات التقييم الروائي، والكشف عن خصوصية منهج الشيخ البلاغي في تحكيم القرآن والعقل ومقاصد الخطاب، عبر دراسة منهجية مقارنة تُبرز انتقال التفسير الإمامي من مجرد نقل الروايات إلى تحليل نقدي منضبط يحدّد موقع الرواية ووظيفتها في فهم النص القرآني.

وعليه ينقسم هذا البحث إلى أربعة مطالب أساسية، فكان المطلب الأول: تطوّر أدوات التقييم الروائي عند المفسّرين الإمامية وانعكاسها في منهج الشيخ البلاغي، والمطلب الثاني: خصوصية منهج الشيخ البلاغي في سياق هذا التطوّر، والمطلب الثالث: دراسة منهجية مقارنة بين المفسّرين المتقدمين ومنهج الشيخ البلاغي، والمطلب الرابع: مدى تأثر المفسّرين اللاحقين بمنهج الشيخ البلاغي في التقييم الروائي.

## المطلب الاول: تطوّر أدوات التقييم الروائي عند المفسرين الإمامية وانعكاسها في منهج الشيخ البلاغي

شهد التفسير الإمامي عبر مراحل مختلفة تطوّرًا ملحوظًا في أدوات التقييم الروائي، انتقل فيه المفسرون تدريجيًا من مجرد نقل المأثور إلى ممارسة نقدية واعية تُخضع الرواية لمجموعة من المعايير العلمية، سندًا وامتثًا، دلالةً واتجاهًا. ولم يكن هذا التطوّر وليد مرحلة متأخرة، بل يمكن رصد جذوره الأولى في أعمال كبار المفسرين والمتكلمين من الإمامية، ممن أدركوا مبكرًا خطورة التساهل في قبول الروايات التفسيرية، ولا سيما ما يتصل بالعقيدة ومقام النبوة وفهم النص القرآني.

قبل الدخول في التطبيقات، يقتضي ضبط مفهوم "التقييم الروائي" وبيان أهمّ ضوابطه عند مفسري الإمامية في مراحل ما قبل الشيخ البلاغي، ويُقصد بالتقييم الروائي مجموع الآليات العلمية التي اعتمدها المفسر الإمامي في قبول الروايات التفسيرية أو ردّها أو ترجيحها (الخوي، ١٣١٤ هـ، ١/٤٥٧-٤٧)، وتشير المصادر الإمامية إلى أربعة مسارات رئيسة شكّلت بنيته المنهجية:

١. الضابط السندي: اهتمّ المتقدّمون بدرجة وثاقفة الإسناد والشهرة والاستفاضة والتعارض، وقد صرح الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) في كتاب العدة في أصول الفقه أنّ خبر الواحد (لا يُعمل به إذا خالف دليلاً عقلياً أو سمعياً قاطعاً)، وأنه (لا حجة في خبر الواحد مع وجود المعارض الأقوى) (الطوسي، ١٩٩٦، ١/١٣٨-١٣٩) وتعود بداية التمييز بين مراتب الأخبار إلى ابن طاووس (ت ٦٦٤ هـ)، ثمّ جاء العلامة الحلي (ت ٧٢٦ هـ) فقام بتطوير هذا التوجّه وتنظيمه في صورة التقسيم الرباعي المعروف لصيغ الرواية، وهو ما شكّل أساساً رجاليًا اعتمد عليه المتأخرون في تقييم الأخبار والروايات التفسيرية. (الحلي، ١٩٨١، ص ٢٩٠-٢٩٦)

٢. الضابط المتني - الدلالي: ويقصد به فحص متن الرواية دلاليًا ولغويًا، والتأكد من خلوه من الاضطراب والمخالفة، وقد اعتمد الشريف المرتضى (ت ٤٣٦ هـ) هذا

المسار في كتاب تنزيه الأنبياء حين حكم على بعض الروايات بالوضع بسبب (اضطراب المتن وفساد الدلالة) (الشريف المرتضى، ١٩٨٦، ص ٧٥)، كما نبّه الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) في مجمع البيان إلى ضعف كثير من أسباب النزول (لعدم انسجامها مع سياق الآيات) (الطبرسي، ١٩٩٥، ٣٦/١)، وهو تصريح واضح بالدور الدلالي في التقييم.

٣. العرض على القرآن والعقل: وهو من أقدم المعايير الإمامية، وقد قرّر الشيخ الطوسي في التبيان أنّ الروايات التفسيرية لا تُقبل إذا خالفت (ظاهر القرآن أو حكم العقل) (الطوسي، ١٩٩٥، ٤٥/١)، واعتبر المرتضى أنّ العقل «حاكم» في ردّ الأخبار التي تستلزم محالاً أو تنسب إلى الأنبياء ما لا يليق (الشريف المرتضى، ١٩٨٦، ص ٩٢-٩٤)، هذا الضابط أسّس لقاعدة إمامية مفادها: "العرض على الكتاب والعقل"

٤. الضابط الكلامي - العقدي: وفيه تُرفض الروايات التي تمسّ أصول الاعتقاد كالعصمة والتنزيه، وقد بسط الشريف المرتضى هذا الضابط في الشافي في الإمامة حين ردّ الروايات التي تُسند إلى الأنبياء مخالفات خلقية (لتنافياها مقام العصمة) (الشريف المرتضى، ١٩٨٩، ج ٤، ص ٩٢) وتبعه الطبرسي في مجمع البيان بالتنبيه إلى الإسرائيليات التي تخلّ بمقام النبوة (الطبرسي، ١٩٩٥، ٣٢١/٢، ٣٦/١).

ومجموع هذه الضوابط يكشف أنّ التقييم الروائي الإمامي كان حاضرًا قبل الشيخ البلاغي، غير أنّه ظهر غالبًا في حقول الكلام وأصول الفقه والرجال، ولم يتبلور بوصفه منهجًا تفسيريًا تطبيقيًا داخل النص القرآني نفسه، وهو ما يمثل الإطار الذي يمكن من خلاله فهم النقلة التي وقعت في تفسير آلاء الرحمن لاحقًا

فقد استوعب الشيخ البلاغي منجزات من سبقه من أعلام الإمامية، ولا سيما الطوسي والمرتضى والطبرسي، غير أنّه تجاوزهم في كثافة التطبيق ووضوح المعايير، فجعل من السياق القرآني، والانسجام الدلالي، وسلامة البناء اللغوي، والموافقة للأصول العقدية، موازين حاكمة في قبول الرواية أو ردّها، لا عناصر ثانوية تابعة للسند،

ولذلك لم يتردد في ردّ روايات وردت في مصادر مشهورة، إذا رأى أنّ منها (لا ينسجم مع ظاهر القرآن أو يوقع في محذور عقدي أو لغوي) (البلاغي، ١٩٩٥، ١١٢/١).

وعليه، فإنّ منهج الشيخ البلاغي لا يمثّل قطيعة مع التراث التفسيري الإمامي، بل يُجسّد تطوّرًا داخليًا واعميًا في أدوات التقييم الروائي، انتقلت فيه هذه الأدوات من مستوى التنظير العام إلى مستوى الممارسة النقدية الدقيقة داخل التفسير، وهو ما يجعل دراسته ضرورة علمية لفهم مسار التفسير الإمامي الحديث واتجاهاته المنهجية.

### المطلب الثاني: خصوصية منهج الشيخ البلاغي في سياق هذا التطور

يتّضح من استقراء مسار التفسير الإمامي أنّ التقييم الروائي مرّ بمراحل متعدّدة، تراوحت بين العرض الناقل للروايات، والتنبيه على ضعف بعضها، وصولًا إلى محاولات نقدية متفرّقة اعتمدت العقل أو اللغة أو الأصول العقدية، غير أنّ هذه المحاولات، ظلّت في الغالب جزئية التطبيق، أو مرتبطة بسياقات كلامية وأصولية أكثر من ارتباطها بالبناء التفسيري ذاته، وفي هذا السياق تبرز خصوصية منهج الشيخ البلاغي بوصفه نقلة نوعية في توطين التقييم الروائي داخل التفسير القرآني نفسه.

فما يميّز البلاغي عن كثير من المفسّرين السابقين أنّه لم يتعامل مع الرواية التفسيرية بوصفها مادّة مكتملة لشرح الآية فحسب، بل جعلها موضوعًا للنقد والتحليل المنهجي المستقل، تُخضع لمجموعة من الضوابط المتكاملة.

وقد عبّر البلاغي عن هذا المنهج بوضوح في مواضع متعدّدة من آلاء الرحمن، إذ يؤكّد أنّ الروايات لا تُقبل لمجرد اشتهاها أو ورودها في كتب التفسير، ما لم (توافق ظاهر التنزيل، وتسلم من المعارضة العقلية واللغوية) (البلاغي، ١٩٩٥، ٧٤/١). وهذا التصريح يكشف عن وعي منهجي يجعل ظاهر المتن القرآني أصلًا حاكمًا، لا تابعًا للرواية. وتتجلّى خصوصية البلاغي في كثافة التطبيق النقدي؛ فهو لا يكتفي بإطلاق الأحكام العامة، بل يعمد إلى تفكيك الرواية، ويقارن بين نصوصها المختلفة، ويبرز ما فيها من

خلل دلالي أو لغوي أو عقدي، وهذا ما نراه بوضوح في نقده لروايات الغرائق، وروايات الصفات، وروايات التحريف، حيث يجمع بين التحليل النصي، والمناقشة العقلية، والاستدلال القرآني في آن واحد (البلاغي، ١٩٩٥، ١/٤٥-٤٧؛ ١١٢؛ ١٨٧).

وعلى هذا الأساس، يمكن القول إن البلاغي يمثل مرحلة نضج منهجي في التفسير الإمامي عند المتأخرين، انتقل فيها التقييم الروائي من كونه ممارسة انتقائية أو دفاعية إلى كونه منهجاً تحليلياً منظماً، بُنى عليه نتائج القبول والردّ داخل النص التفسيري نفسه، فهو يستوعب تراث الطوسي والمرتضى والطبرسي، لكنّه يُعيد صياغته في إطار تطبيقي مباشر يخدم غاية التفسير، لا الجدل الكلامي وحده.

وفي ضوء ما تقدم يمكن ايجاز خصوصية منهج الشيخ البلاغي بما يأتي

• الخصوصية الاولى: البلاغي لا يرفض الرواية بوصفها مصدرًا تفسيريًا، لكنه يرفض التعامل معها على نحو تجميعي، هذا المنهج يصرّح به عمليًا في آلاء الرحمن عند نقده لكثير من الأخبار التفسيرية التي لا تتسجم مع ظاهر القرآن أو مع القطعيات العقلية. (البلاغي، ١٩٩٥ هـ، ١/٢٣-٢٥)، وقد عدّ محمد حسين الذهبي هذا الاتجاه مظهرًا من مظاهر التفسير النقدي الحديث. (الذهبي: ١٩٧٦ م، ٢/٣١٤)

• الخصوصية الثانية: تتمثل في تقديم معيار القرآن والعقل على مجرد صحة السند، وهي نقطة فاصلة في منهجه. فالبلاغي يصرّح بأن الرواية التفسيرية، وإن صحّ سندها، لا تكون حجّة إذا خالفت دلالة القرآن القطعية أو أصول العقل. (البلاغي، ١٩٩٥ هـ، ١/٣٢)، وهذا المسلك يلتقي مع ما قرّره الأصوليون في باب حجية الخبر، كما عند الشيخ الطوسي. (الطوسي، ١٤١٧ هـ، ١/١٥٤)

• الخصوصية الثالثة: فتظهر في انفتاحه النقدي على التفاسير السنوية والاستشراقية، لا بقصد الجدل المجرد، بل لتحرير المفهوم التفسيري ومناقشة المباني الفكرية الكامنة خلف النص. وهذا واضح في ردوده على الإسرائيليات وروايات التحريف، ومناقشاته لبعض المستشرقين في مؤلفاته العقدية والتفسيرية (البلاغي، ١٣٢٠ هـ،

ص ١١٢ - ١١٨). فإن خصوصية منهج الشيخ البلاغي تكمن في كونه لم يتعامل مع الرواية التفسيرية بوصفها معطى جاهزاً، بل بوصفها نصاً قابلاً للفحص والنقد، ضمن رؤية قرآنية عقلية متكاملة، مما يجعل دراسته ضرورة لفهم تطوّر أدوات التقييم الروائي في التفسير الإمامي المعاصر.

## المطلب الثالث: دراسة منهجية مقارنة بين المفسرين المتقدمين ومنهج الشيخ البلاغي

### أولاً: الروايات التفسيرية ذات الطابع القصصي

تعامل مفسرو الإمامية المتقدمون مع الروايات القصصية في التفسير بوصفها عنصراً شارحاً أو توضيحياً، لا يترتب عليه في الغالب حكم شرعي مباشر، الأمر الذي أفسح مجالاً لنوع من التسامح النقدي في إيرادها، ولا سيّما في قصص الأنبياء والأمم السابقة، وقد يظهر هذا الاتجاه بوضوح عند الشيخ الطبرسي، إذ يورد في مجمع البيان روايات متعدّدة في القصة الواحدة، مع اختلاف ألفاظها أو تفاصيلها، ثم يكتفي أحياناً بذكرها دون ترجيح حاسم أو إسقاط صريح، مكتفياً بالتنبيه الإجمالي على ضعف بعضها (الطبرسي، ١٩٩٥، ج ٢، ص ٣١٢؛ ج ١، ص ٣٦).

أمّا الشيخ البلاغي، فقد تعامل مع الرواية القصصية من زاوية مختلفة؛ إذ لم ير فيها مجرد مادة تاريخية هامشية، بل خطأً تفسيرياً مؤثراً في تشكيل الفهم العقدي والتربوي للقرآن، ومن ثمّ أخضع هذا اللون من الروايات لتحكيم دقيق للمتن، رافضاً ما يتضمّن منها مبالغات أسطورية، أو إضافات دخيلة تُحوّل القصة القرآنية من مجال العبرة والهداية إلى حقل الخرافة والتخييل. وقد صرح بأنّ القرآن (لم يُنزل لقصّ الأساطير، بل لبيان الحقائق وإقامة الحجّة) (البلاغي، ١٩٩٥، ١/٦٣).

يتضح مما تقدّم أن المتقدمين اتّسع منهجهم في التعامل مع الآيات القصصية، فغلب إيراد الأخبار التفسيرية ما دامت لا تُنشئ حكماً شرعياً ولا تمسّ أصلاً عقدياً

صريحًا، مع اختلاف درجات النقد والبيان بينهم. أما الشيخ البلاغي، فقد جعل الوظيفة الهداية للقصة القرآنية معيارًا حاكمًا في قبول الرواية أو ردها، فلم يكتفِ بسلامتها العقدية، بل اشترط انسجامها مع المقصد القرآني العام ووظيفته التربوية والعقلية

**نموذج تطبيقي:** قصة هاروت وماروت، ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأْتَبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سَلِيمٍ وَمَا كَفَرَ سَلِيمًا وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ﴾ (البقرة: ١٠٢)، روايتان متعارضتان في المضمون والوظيفة التفسيرية؛ الأولى ما رواه ابن بابويه عن الإمام الرضا (عليه السلام): (إنما أنزل الملكان ليحذرا الناس من السحر، ويُعلّماهم ما يحترزون به عن سحر السحرة، فيُبطّلوا به كيدهم، ولم يُعلّم أحداً من السحر شيئاً حتى يقولوا: إنما نحن فتنة فلا تكفر، أي ابتلاء وامتحان، فلا تعمل بما نعلّمك في غير وجهه) (الصدوق، ١٩٨٤، ١٠/٢)، وفي مقابلها رواية علي بن إبراهيم القمي عن الإمام الباقر (عليه السلام): (إن هاروت وماروت كانا ملكين، فافتتنا بالنساء، وشريا الخمر، وارتكبا المعصية، فخيرهما الله بين عذاب الدنيا والآخرة، فاخترنا عذاب الدنيا...) (القمي، ١٩٨٤، ص ٣٦-٣٧).

• موقف الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ)

أورد الشيخ الطوسي في التبيان الروايات الواردة في قصة هاروت وماروت، ومنها الروايات القصصية التي تُوهم وقوع المعصية من الملائكة، ولم يُصرح بإسقاطها من حيث الأصل، بل أتجه إلى معالجة الإشكال العقدي بالتأويل. فذهب إلى أنّ المنافاة لعصمة الملائكة يمكن دفعها بالقول إنّ عصمتهم ثابتة ما داموا مجردين عن الشهوة والحرص، أمّا إذا ابتلوا بذلك - على فرض صحّة الرواية - فلا يلزم منها نقض أصل العصمة (الطوسي، ١٩٩٥، ١/٣٢١-٢٢٣). ويُفهم من منهج الشيخ الطوسي أنّ عنايته انصبّت على معالجة الإشكال العقدي المتعلق بالرواية، في سياق تداولها التفسيري، أكثر من التوقّف عند حدود دلالتها التفسيرية للنص القرآني.

• موقف الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)

سار الشيخ الطبرسي في مجمع البيان على نهج قريب من الشيخ الطوسي، إذ ذكر الروايات القصصية في تفسير الآيات، ونبّه على ما فيها من إشكال يتعلّق بعصمة الملائكة، ومال إلى ردّ ظاهرها أو تأويلها بما ينسجم مع الأصول الكلامية، غير أنّه، لم يُخرج هذه الروايات من دائرة التفسير، بل ناقشها بوصفها مرويات واردة تحتاج إلى توجيه أو ترجيح، لا إلى إسقاط منهجي (الطبرسي، ١٩٩٥، ص ٣٦٠-٣٦٢).

• موقف الشيخ محمد جواد البلاغي (ت ١٣٥٢هـ)

نقل الشيخ البلاغي في آلاء الرحمن رواية ابن بابويه عن الإمام الرضا (عليه السلام)، وفي مقابل ذلك، أورد البلاغي ما نقله القميّ في تفسيره عن الإمام الباقر (عليه السلام) من روايات قصصية تنسب إلى هاروت وماروت الوقوع في المعصية، وهي روايات وافقت ما اشتهر عند جمهور المفسّرين من أخبار منسوبة إلى ابن عباس وابن عمر وكعب الأحبار، كما جمعت في الدر المنثور (السيوطي، ١٩٩٤، ١/٣١١-٣١٤). وقد نبّه البلاغي إلى وجود تعارض صريح بين مضمون هذه الروايات وبين رواية الإمام الرضا (عليه السلام)، وأشار إلى أنّ راوي الرواية المنسوبة إلى الإمام الباقر هو محمد بن قيس، وهو مشترك بين الثقة والضعيف، فلا تنهض الرواية سندياً للاعتماد القطعي (البلاغي، ١٩٩٥، ١/١٠٦). غير أنّ البلاغي لم يقتصر على الملاحظة الرجالية، بل مارس تقييمًا روائيًا دلاليًا ومنهجيًا، فميّز بين الرواية التفسيرية البيانية التي تشرح ألفاظ الآيات من داخلها، والروايات القصصية التي تُنشئ سردًا زائدًا لم يدلّ عليه اللفظ ولا السياق، ومن هنا أسقط الروايات القصصية بوصفها تحميليًا للنص القرآني ما لا يحتمله، وعدّها من آثار القصاص والإسرائيليات، رافضاً إدخالها في حقل التفسير أصلاً (البلاغي، ١٩٩٥، ١/١٠٧).

يتبيّن من خلال هذا العرض أنّ التفاوت بين البلاغي من جهة، والطوسي والطبرسي من جهة أخرى، لا يرجع إلى مجرّد شدّة النقد أو التساهل، بل إلى اختلاف في مفهوم

ومنهج التقييم الروائي نفسه، فالطوسي والطبرسي قبلاً الروايات القصصية بوصفها مادة تفسيرية منقولة، ثم سعياً إلى دفع إشكالها العقدي بالتأويل أو ردّ الظاهر، أمّا البلاغي فقد أعاد طرح السؤال من أساسه: هل تصلح هذه الروايات لأن تكون تفسيراً للآية؟ وانتهى إلى نفي ذلك، لعدم دلالة اللفظ والسياق عليها، ولمعارضتها رواية تفسيرية بيانية أقوى سنداً ودلالة.

وعليه، تمثّل معالجة البلاغي لقصة هاروت وماروت مرحلة متقدّمة في التقييم الروائي التفسيري، انتقل فيها النقد من مستوى الدفاع العقدي إلى مستوى النقد الدلالي والمنهجي الداخلي، حيث أصبح القرآن وسياقه هو الميزان الحاكم على الرواية، لا العكس.

### ثانياً: التوسع الغيبي في تفسير الالفاظ القرآنية

من التطبيقات اللافتة في التفسير الروائي ورود روايات تُفسّر بعض المفردات القرآنية بمعانٍ غيبية أو تحديدات تفصيلية لا يدلّ عليها اللفظ ولا السياق، كالروايات التي تُسهب في بيان ماهية مفاهيم مثل: الروح، الميزان، الكتاب، أو الكرسي. وقد درج عدد من المفسرين المتقدّمين، ومنهم الشيخ الطوسي، على إيراد هذه الأقوال، ثم التنبيه إلى أنّ الأولى حمل اللفظ على ظاهره العربي، دون أن يستلزم ذلك الحكم ببطلان الرواية نفسها (الطوسي، ١٩٩٥، ج ١، ص ٥٣).

في المقابل، اتخذ البلاغي موقفاً أكثر حسماً، فميّز بوضوح بين التفسير والتحميل، وعدّ الرواية التي تُخرج اللفظ عن معناه العربي المتبادر بلا قرينة معتبرة تفسيراً فاسداً يجب رده. وقد قرّر أنّ إخضاع القرآن لمضامين غيبية متكلفة، (ليس من البيان في شيء، بل هو تحميل للنص) (البلاغي، ١٩٩٥، ١٠٢/١).

ويتضح من ذلك ان القدماء قدّموا المعنى الأرجح مع إبقاء الرواية، أمّا البلاغي فأسقط الرواية نفسها متى ثبت فساد دلالتها، ولو لم تمسّ حكماً شرعياً مباشراً.

**نموذج تطبيقي:** رزق مريم: ورد في تفسير قوله تعالى: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ (ال عمران: ٣٧)، عدة روايات اهمها ما رواه علي بن ابراهيم القمي في تفسيره، (كان زكريا إذا دخل على مريم المحراب وجد عندها فاكهة الصيف في الشتاء، وفاكهة الشتاء في الصيف، فقال لها: يا مريم أتى لك هذا؟ قالت: هو من عند الله) (القمي، ١٩٨٤، ١/١٢٠)، وما روي عن ابن عباس: (كان يجد عندها رزقا من فاكهة الصيف في الشتاء، ومن فاكهة الشتاء في الصيف) (الطبري، ١٩٩٥، ٦/٣٦٧)، ورواية جابر في الدر المنثور: (أن النبي (صل الله عليه واله وسلم) دخل على فاطمة (عليها السلام) وقد وضع بين يديها جفنة فيها خبز ولحم، فقال: يا فاطمة أتى لك هذا؟ قالت: هو من عند الله، فقال: الحمد لله الذي جعلك شبيهة بسيدة نساء بني إسرائيل) (السيوطي، ١٩٩٤، ٢/٣٢٢)، ورواية الشيخ الطوسي في أماليه عن حذيفة بن اليمان ما يقارب هذا المعنى: (أن النبي (صل الله عليه واله وسلم) رأى عند فاطمة طعاما فسألها عنه، فقالت: هو من عند الله) (الطوسي، ١٩٩٣، ٢/٣٢٩).

■ التقييم الروائي عند الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، الشيخ الطوسي في التبيان أورد مضمون هذه الروايات في تفسير الآية، غير أنه لم يجعل تعيين نوع الرزق مقصودا بذاته، بل ركز على أن الآية تدلّ على كرامة إلهية خاصة لمريم (عليها السلام) (الطوسي، ١٩٩٥، ٢/٤٣٥-٤٣٦). ومن خلال ذلك يتضح أنه ذكر الروايات بوصفها أخبارا منقولة، ولم ينكرها أو يضعفها صراحة، لكنه لم يرتب عليها دلالة تفسيرية ملزمة. وعليه، فإنّ منهج الطوسي هنا يقوم على إيراد الرواية مع التحقّظ الدلالي، حيث تبقى العناية موجّهة إلى المعنى العام للآية، وهو بيان العناية الإلهية، لا تفاصيل نوع الرزق.

■ التقييم الروائي عند الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، أورد الشيخ الطبرسي في مجمع البيان الروايات نفسها، ثم عبّ بقوله: (وقيل في ذلك أقوال، وليس المقصود تعيين نوع الرزق، وإنما المراد بيان كرامتها عند الله تعالى) (الطبرسي، ١٩٩٥، ٢/٤٥٧).

ويُستفاد من هذا أنّ الشيخ الطبرسي ينقل الروايات، ويصرّح بعدم تعلّق الغرض القرآني بتفاصيلها، لكنّه لا يُخرجها من دائرة التفسير، بل يفرغها من الإلزام الدلالي.

■ التقييم الروائي عند الشيخ محمد جواد البلاغي، أمّا الشيخ البلاغي، فقد عالج هذه الروايات في آلاء الرحمن ضمن منهج دلالي أكثر ضبطاً، إذ بدأ بتحرير معنى الألفاظ القرآنية تحريراً لغويّاً دقيقاً، فبيّن أنّ لفظ «رزقاً» ورد في الآية مطلقاً غير مقيد بنوع ولا بزمن، وأنّ عدم تعيين نوع الرزق في النص القرآني ليس إغفالاً، بل سكوت مقصود لذاته من الناحية البيانية. وانطلاقاً من ذلك، انتهى إلى أنّ الاشتغال بتحديد نوع الرزق اعتماداً على الروايات لا يستند إلى دلالة لفظية معتبرة، ولا يضيف بعداً جديداً إلى المقصد التربوي الذي تهدف إليه الآية، بل يؤدّي إلى تحميل النص القرآني تفاصيل غيبية زائدة لم يدلّ عليها اللفظ ولا السياق (البلاغي، ١٩٩٥، ١٠٩/١ - ١١١). وبناءً على هذا الأساس، لم يعتمد الشيخ البلاغي هذه الروايات في تفسير الآية، ولم يجعلها شواهد بيانية مفسّرة للفظ القرآني، بل عدّها أخباراً منقولة لا تنهض بوظيفة تفسيرية، مع تأكّيده في الوقت نفسه على ثبوت أصل الكرامة الإلهية لمريم (عليها السلام) بدلالة النص القرآني نفسه، من غير حاجة إلى تلك التفصيلات الروائية.

يتبيّن من هذا المثال أنّ الروايات الواردة في تفسير قوله تعالى: ﴿وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ (ال عمران: ٣٧) مثّلت مجالاً لاختلاف مناهج التقييم الروائي؛ إذ اكتفى الشيخان الطوسي والطبرسي بإيراد هذه الروايات مع توجيه المقصد العام للآية، دون التعويل على تفاصيلها الغيبية، في حين اتّخذ الشيخ البلاغي موقفاً دلاليّاً أكثر دقة، فحرّر معنى اللفظ القرآني وأسقط الروايات المتضمّنة لتحديدات غيبية زائدة عن وظيفة التفسير، لعدم دلالة النص ولا السياق عليها، ويكشف هذا التفاوت عن تطوّر ملحوظ في مفهوم التقييم الروائي، انتقل فيه من مجرد التحقّق والترجيح إلى النقد الدلالي المنهجي.

## ثالثاً: الروايات التي لا تُنشئ حكماً فقهيًا لكنها تُشوّه المفهوم القرآني

من زاوية جديدة في التقييم الروائي، يُلاحظ أنّ بعض الروايات التفسيرية لا تؤدي إلى تغيير حكم فقهي أو عقدي صريح، لكنها تُنتج تصوّرًا سلبيًا عن الأنبياء، أو تُضعف البعد التربوي والرسالي للنص القرآني، وقد تعامل المفسّرون المتقدّمون مع هذا النوع من الروايات غالبًا بالتنبية العام على ضعفها، أو بإيرادها مع التحفّظ دون تحليلٍ معمّق لأثرها المفهومي (الطبرسي، ١٩٩٥، ج ٣، ص ٢١٤).

أمّا البلاغي، فقد وسّع دائرة التقييم الروائي لتشمل الأثر المعنوي والمقاصدي للرواية، معتبرًا أنّ الضرر المفهومي أخطر من الأثر الفقهي، وأنّ الرواية التي تُسيء إلى صورة المفهوم القرآني لا تصلح لأن تكون تفسيرًا، وإن لم تُنشئ حكمًا عمليًا، ولهذا نجده يردّ هذا اللون من الروايات ردًا صريحًا، لكونها (تصرف الذهن عن المقصود من الآيات، وتُخرج الكلام عن سوق الهداية والاعتبار) (البلاغي، ١٩٩٥، ٧٩/١).

القدماء نظروا إلى الرواية من حيث أثرها التشريعي المباشر، بينما نظر البلاغي إلى أثرها في بناء الوعي القرآني العام.

يتبيّن من هذه التطبيقات الجديدة أنّ الفارق بين المفسّرين الإمامية المتقدّمين ومنهج الشيخ البلاغي لا يقتصر على شدة النقد أو تنوع أدواته، بل يتمثّل في تحوّل وظيفة التقييم الروائي نفسها؛ إذ انتقل التقييم عند البلاغي من كونه أداة لضبط الأحكام أو دفع التعارض، إلى كونه منهجًا شاملًا لحماية الدلالة القرآنية ومقاصدها، وتنقية التفسير من الروايات التي تُشوّه المعنى أو تُضعف وظيفة الهداية، ولو لم تبلغ حدّ المخالفة العقدية الصريحة.

**نموذج تطبيقي:** قصة البقرة، قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُؤًا قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ \* قَالُوا آدَعُ لَنَا رَبَّنَا يُبَيِّنُ لَنَا مَا هِيَ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضَ وَلَا بِكْرَ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ فافعلوا ما تؤمرون \* قَالُوا آدَعُ لَنَا رَبَّنَا يُبَيِّنُ لَنَا مَا لَوْنُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ

الَّتَظْرِيْنَ \* قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ إِنَّ الْبَقْرَ تَشْبَهُ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ  
\* قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقْرَةٌ لَا ذَلُولَ تُثِيرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ مُسَلِّمَةٌ لَا شِيَةَ فِيهَا قَالُوا  
الَّذِينَ جِئْتُم بِالْحَقِّ فَذَبِّحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿البقرة: ٦٧-٧١﴾.

وقد ورد في تفسير هذه الآيات عدد من الروايات التي توسعت في سرد تفاصيل القصة، ولا سيّما في تحديد سبب الأمر بذبح البقرة، ووصف البقرة المعيّنة، وثمرتها، وأحوال مالكيها، مع أنّ السياق القرآني لم يُنشئ حكماً فقهيّاً، بل قصد إلى بيان نموذج تربوي في الطاعة والتعلّق والامتثال ومن هذه الروايات:

**الأولى:** الرواية الواردة في سبب الأمر بذبح البقرة، روى علي بن إبراهيم القمي، ونقلها ابن بابويه في عيون أخبار الرضا بسند معتبر، عن الإمام الرضا (عليه السلام): (أنّ رجلاً من بني إسرائيل قتل ابن عمّه غيلة، ثم أنّهم غيره، فوقع بينهم التدارؤ والاختلاف، فرجعوا إلى موسى (عليه السلام)، فشاء الله أن يُظهر القاتل بنحو معجز، فقال لهم موسى: إنّ الله يأمركم أن تذبحوا بقرة... ولو أنّهم عمدوا إلى أيّ بقرة لأجزأتهم، ولكن شدّدوا فشّدّد الله عليهم) (القمي، ١٩٨٤، ١٧١/١-١٧٣، الصدوق، ١٩٨٤، ٢٦٦/٢-٢٧).  
**الثانية:** الرواية الموسّعة لتعيين البقرة، كما وردت في تفسير القمي: (أنّ الله أشار بأوصاف البقرة إلى بقرة كانت لرجلٍ بارٍّ بأبيه، ليكون ذلك جزاءً لبرّه، فاشتراها بنو إسرائيل بالثمن الغالي) (القمي، ١٩٨٤، ١٧٤/١؛ السيوطي، ١٩٩٤، ١٦٢/١-١٦٤).

■ التقييم الروائي عند الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠هـ)، يتّضح من معالجة الشيخ الطوسي لقصة البقرة في التبيان أنّه أورد الروايات القصصية الواردة في تفسير الآيات، مع تنبيهه إلى أنّ المقصود الأساس من السياق القرآني هو إبراز تعنّت بني إسرائيل وكثرة سؤالهم، وما ترتّب على ذلك من تشديد في التكليف. ولم يتّجه الطوسي إلى إنكار هذه الروايات أو ردّها صراحة، ولم يجعلها منشئة لحكم فقهي مستقل، بل تعامل معها بوصفها أخباراً مكّملة للسياق التفسيري، مع توجيه المعنى العام للآيات نحو العبرة التربوية المقصودة. ومن ثمّ، فإنّ منهجه يقوم على إيراد الرواية في إطارها التداولي، مع

التركيز على الغاية القرآنية الكلبية، دون التوقف عند أثر هذه الروايات في توجيه المفهوم القرآني على نحو مستقل (الطوسي، ١٩٩٥، ص ٢٤٠-٢٤٣).

■ التقييم الروائي عند الشيخ الطبرسي (ت ٥٤٨هـ)، أما الشيخ الطبرسي، فقد سار في مجمع البيان على مسلك قريب، إذ ذكر الروايات الواردة في قصة البقرة، وصرح بأن كثرة الأسئلة الصادرة من بني إسرائيل هي التي أفضت إلى تشديد الأمر عليهم، مؤكداً أنّ العبرة القرآنية لا تتعلق بتفاصيل البقرة ولا بتعيينها، بل بموقف القوم من الأمر الإلهي. ومع ذلك، لم يستبعد الشيخ الطبرسي هذه الروايات من التفسير، بل خفف من أثرها عبر توجيهها مقاصدياً، فجعلها في مرتبة الأخبار المروية التي لا يتوقف عليها فهم النص ولا ينهض بها معنى تفسيري مستقل (الطبرسي، ١٩٩٥، ٢٥٥/١-٢٥٧).

■ التقييم الروائي عند الشيخ محمد جواد البلاغي (ت ١٣٥٢هـ)، وفي مقابل هذا المسلك، اتخذ الشيخ البلاغي في آلاء الرحمن موقفاً أكثر ضبطاً من الناحية الدلالية؛ إذ حرّر مقصد القصة تحريراً واضحاً، ويبيّن أنّ القرآن لم يقصد تعريف بقرة مخصوصة، ولا بيان أوصاف جزئية لذاتها، وإنما قصد الكشف عن طبيعة التعنت والجدل الذي طبع سلوك بني إسرائيل في تلقي الأمر الإلهي. وانطلاقاً من هذا الفهم، عدّ البلاغي الروايات التي توسّعت في تحديد البقرة وأوصافها وثمرتها صرفاً للنص عن غايته التربوية، وتحويلاً للابتلاء القرآني إلى حكاية سردية لا يقتضيها السياق. ولذلك لم يعتمد هذه الروايات في تفسير الآيات، ولم يجعلها مبيّنة للألفاظ القرآنية، بل عدّها زيادات قصصية لا تؤدّي وظيفة تفسيرية معتبرة (البلاغي، ١٩٩٥، ص ٧٦-٧٩).

تُظهر الروايات الموسّعة لقصة البقرة نموذجاً جلياً للروايات التفسيرية التي لا يترتب عليها حكم فقهي، غير أنّها قد تُحدث خللاً في الفهم القرآني من خلال صرف القصة عن مقصدها التربوي إلى سرد تفصيلي لا يقتضيه النص. وقد تعامل الشيخان الطوسي والطبرسي مع هذه الروايات بوصفها أخباراً مكّملة للسياق، مع التأكيد على العبرة العامة دون إخراجها من دائرة التفسير. في حين قدّم الشيخ محمد جواد البلاغي معالجة دلالية

أدقّ، فحاكم الرواية من حيث أثرها المفهومي، وأسقطها من التفسير لكونها تشوّه مقصد الابتلاء القرآني، لا لعدم ترتّب حكم فقهي عليها.

### مطلب الرابع: مدى تأثر المفسّرين اللاحقين بمنهج الشيخ البلاغي في التقييم الروائي

لم يكن الشيخ البلاغي (ت ١٣٥٢هـ) مفسّرًا معزولًا عن سياقه العلمي، بل جاء في مرحلة مفصلية من تاريخ التفسير الإمامي الحديث، شهدت تحوّلًا واضحًا في أدوات التعامل مع الرواية التفسيرية، وقد مثّل مشروعه في آلاء الرحمن خطوة متقدّمة في تحكيم المتن، وربط الرواية بالسياق القرآني والعقل والمقاصد، الأمر الذي ترك أثره، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في عدد من المفسّرين اللاحقين، وإن لم يصرّحوا جميعًا بالانتساب إليه.

أولًا: أثر منهج الشيخ محمد جواد البلاغي في تفسير العلامة الطباطبائي (ت ١٤٠٢هـ)، يُعدّ تفسير الميزان في تفسير القرآن للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي من أبرز التفاسير الإمامية الحديثة التي تجلّى فيها الامتداد المنهجي للاتجاه النقدي الذي أسّسه الشيخ محمد جواد البلاغي، ولا سيّما في تقديم النصّ القرآني وسياقه على الرواية التفسيرية، وجعل القرآن هو المرجع الحاكم في تقويم الأخبار الواردة في التفسير.

١. الاشتراك في تحكيم السياق القرآني: يؤسّس العلامة الطباطبائي منهجه التفسيري على قاعدة محورية صريحة، مفادها أنّ القرآن الكريم يُفسّر بعضه بعضًا، وأنّ فهم الآية لا يُستمدّ ابتداءً من الروايات، بل من مجموع السياق القرآني الداخلي، ولا يُصار إلى الرواية إذا خالفت هذا السياق أو ناقضت ظهوره. وقد عبّر عن ذلك بقوله: (القرآن يفسّر بعضه بعضًا، ولا يُصار إلى الرواية إذا خالفت ظاهر السياق) (الطباطبائي، ١٩٩٦، ٧/١). وهذا المبدأ بعينه هو ما اعتمده الشيخ محمد جواد البلاغي قبل ذلك، إذ جعل السياق القرآني ميزانًا حاكمًا على الرواية، لا شاهدًا تابعًا لها، وصرّح بأنّ تحميل الآية ما لا يدلّ عليه سياقها يؤدّي إلى إخراجها عن مقصدها البياني (البلاغي، ١٩٩٥، ٧٤/١).

ومن هنا يظهر الاشتراك المنهجي بين التفسيرين في تقديم البنية الداخلية للنص القرآني على الخبر التفسيري، وجعل الرواية في مرتبة تابعة لا مُنشئة للدلالة.

٢. الموقف المشترك من الروايات المضطربة والمخالفة للأصول: يتضح أثر هذا المنهج المشترك بجلاء في موقف العلامة الطباطبائي من طائفة من الروايات التفسيرية، ولا سيّما الروايات المضطربة أو المخالفة لصريح القرآن وأصول العقيدة، مثل روايات الغرائيق، وبعض روايات الصفات، فقد تعامل الطباطبائي مع هذه الأخبار تعاملًا نقديًا، فجمع بين الكشف عن اضطرابها الداخلي ومخالفتها للدلالة القرآنية القطعية، ورفض توظيفها في البناء التفسيري. وقد صرح بذلك في مواضع متعددة، منها قوله: (إنّ هذه الروايات لا يمكن الاعتماد عليها، لتعارضها مع صريح القرآن وأصول العقيدة) (الطباطبائي، ١٩٩٦، ١٤/٢٢٣). وهذا الموقف يلتقي بوضوح مع ما قرره الشيخ البلاغي، الذي أسقط الروايات المشابهة لا لمجرد ضعفها السندي، بل لمخالفتها السياق القرآني والعقل، وكونها تُحوّل التفسير إلى سردٍ قصصي أو تشبيهي لا ينسجم مع مقصد الهداية (البلاغي، ١٩٩٥، ص ١٠٤-١٠٧).

ويتضح ممّا تقدّم أنّ العلامة الطباطبائي، على الرغم من تطويره منهج «تفسير القرآن بالقرآن» وجعله أكثر شمولًا وتنظيمًا، واتّخذه إطارًا عامًا لتفسيره، فإنّ الروح النقدية التي تحكم موقفه من الرواية التفسيرية تمثّل امتدادًا طبيعيًا للاتجاه الذي أسّسه الشيخ محمد جواد البلاغي، ويتجلى هذا الامتداد في الجمع بين النقد المتني والدلالي من جهة، والتحكيم العقلي والعقدي من جهة أخرى، مع تقديم السياق القرآني بوصفه المرجع الأعلى في القبول والردّ.

ثانياً: أثر منهج الشيخ محمد جواد البلاغي في تفسير الشيخ محمد جواد مغنية (ت ١٤٠٠هـ)، يُعدّ الشيخ محمد جواد مغنية من أبرز المفسرين المعاصرين الذين عبّروا بوضوح عن موقف نقدي صارم من الروايات التفسيرية الضعيفة، ولا سيّما تلك التي

تُقمح الإسرائيليات في التفسير، أو تمسّ مقام النبوة والعصمة. ويُلاحظ في منهجه التفسيري أنّ هذا الموقف لا يقتصر على رفضٍ جزئيٍّ لبعض الأخبار، بل يقوم على رؤية منهجية تتفق في أصولها مع الاتجاه الذي أسّسه الشيخ البلاغي في آلاء الرحمن.

١. الدقة في ردّ الإسرائيليات والروايات القصصية: صرح الشيخ محمد جواد مغنية في مواضع متعدّدة من التفسير الكاشف بأنّ قدرًا غير قليل من الروايات القصصية المتداولة في كتب التفسير لا يمتّ بصلة إلى القرآن الكريم، بل هو من بقايا ما نُقل عن أهل الكتاب والقصاص، فقال: (كثير مما نُقل في التفاسير من القصص لا يمتّ إلى القرآن بصلة، وهو من آثار أهل الكتاب) (مغنية، ١٩٨١، ١٨/١). وقد طبّق مغنية هذا المبدأ في نقده لعدد من الروايات المشهورة، من ذلك رفضه للروايات التي توسّعت في قصة آدم (عليه السلام) على نحوٍ يُصوّرُه خاضعًا لوسوسة الشيطان ضعمًا في الإرادة، أو تلك التي بالغت في تصوير تفاصيل قصص الأنبياء بما لا يدلّ عليه النص القرآني، وفي جميع هذه المواضع يؤكّد أنّ القرآن لم يُردّ بناء سرِّ قصصيّ، بل بيان الهداية والعبارة (مغنية، ١٩٨١، ٣٥-٣٤/٣، ١٨/١، ٤٥/٢). وهذا الموقف يلتقي بوضوح مع ما قرّره الشيخ محمد جواد البلاغي عند نقده للروايات القصصية التي تُفرغ الآيات من مقاصدها الهدائية، وتصرف الذهن عن الاعتبار إلى الحكاية، إذ عدّها تحميلاً للنص القرآني ما لا يدلّ عليه لفظًا ولا سياقًا (البلاغي، ١٩٩٥، ٦٣/١).

٢. تحكيم العقل وصيانة مقام النبوة: يتفق الشيخ محمد جواد مغنية مع الشيخ البلاغي في اعتماد مقام النبوة والعصمة معيارًا أساسًا في تقييم الروايات التفسيرية، ورفض كلّ خبرٍ يُفضي إلى نسبة الخطأ أو السلوك غير اللائق إلى الأنبياء (عليه السلام)، وقد عبّر مغنية عن هذا الموقف بعبارة صريحة، فقال: (كلّ رواية تمسّ مقام النبي فهي مردودة، وإن وُجدت في بعض كتب التفسير) (مغنية، ١٩٨١، ٤٥/٢). ومن تطبيقاته الواضحة على ذلك ردّه للروايات التي نُسب فيها إلى النبي (صلى الله عليه واله وسلم) السهو في التبليغ، أو الميل إلى بعض الأفعال التي لا تنسجم مع مقام العصمة، مؤكّدًا أنّ

مجرد ورود الرواية في بعض التفاسير لا يمنحها قيمة تفسيرية إذا ناقضت القرآن أو العقل القطعي. (مغنية، ١٩٨١، ١/١٨؛ ٢/٤٥؛ ٤/٢٨٦). وهذا المسلك يلتقي مع منهج البلاغي الذي أسقط روايات الغرائق، وبعض روايات الصفات، وروايات نسبة الخطأ إلى الأنبياء، لا لمجرد ضعفها السندي، بل لمخالفتها صريح القرآن ومقام النبوة، وعدّها من الروايات التي تُشوّه المفهوم القرآني وإن لم تُنشئ حكمًا فقهيًا (البلاغي، ١٩٩٥، ١/١٠٤-١٠٧).

ويُضح ممّا تقدّم أنّ تأثر الشيخ محمد جواد مغنية بالشيخ البلاغي يظهر بجلاء في المنهج النقدي العملي تجاه الروايات التفسيرية، ولا سيّما في ردّ الإسرائيليات، وتحكيم العقل، وصيانة مقام النبوة، غير أنّ مغنية قدّم هذا المنهج بأسلوب يتّسم بالبساطة والوضوح، مع عبارات تقريرية مباشرة، بخلاف الأسلوب التحليلي التفصيلي الذي اعتمده البلاغي في تفكيك الروايات ومناقشة دلالاتها وسياقاتها. وعليه، يمكن عدّ تفسير الكاشف امتدادًا تطبيقيًا مبسّطًا للاتجاه النقدي الذي أسّسه الشيخ البلاغي، حيث انتقلت قواعد التقييم الروائي من حيّز التنظير والتحليل إلى حيّز العرض المباشر الموجه للقارئ العام، مع المحافظة على الجوهر المنهجي نفسه.

**ثالثًا:** أثر منهج الشيخ البلاغي في رؤية السيد الخوئي (ت ١٤١٣هـ)، على الرغم من أنّ السيد الخوئي لا يُعدّ مفسّرًا بالمعنى الاصطلاحي المتعارف، إلّا أنّ مواقفه المنهجية في علوم القرآن، ولا سيّما في كتابه البيان في تفسير القرآن، تكشف عن تلاقٍ واضح مع الاتجاه النقدي الذي أسّسه الشيخ البلاغي، لا سيما في تقديم القطع القرآني على الخبر الظني، ونفي حجّية الروايات التفسيرية المخالفة للقرآن، سواء في باب التحريف أم في باب النسخ.

١. تقديم القرآن الكريم على الخبر الآحاد: قرّر السيد الخوئي قاعدة أصولية حاسمة في التعامل مع النص القرآني، مفادها أنّ القرآن لا يُثبت ولا يُفسّر بخبر الآحاد، لكونه ظنيًا لا ينهض في مقابل القطع المستفاد من التواتر القرآني. وقد صرح بذلك بقوله: (إنّ

القرآن الكريم لا يثبت بخبر الواحد، ولا يفسر بخبر الواحد؛ لأنّ خبره ظنيّ، والقرآن لا يثبت ولا يُرفع ولا يُفسر إلا بالعلم والقطع)(الخوئي، ١٩٧٥، ص ٢٠٦). وتتسق هذه القاعدة بوضوح مع ما قرره الشيخ البلاغي في آلاء الرحمن، إذ أكد أنّ الروايات التفسيرية إذا لم تنهض حجّةً قطعية، فلا يجوز جعلها مبيّنة للنص القرآني، ولو اشتهرت في بعض كتب التفسير، لأنّ القرآن لا يُحكّم عليه الظنّ، بل هو الحاكم على غيره (البلاغي، ١٩٩٥، ٤٥/١)، ويكشف هذا الاشتراك عن وحدة في الأساس المنهجي، قوامها تقديم القطع القرآني على الخبر الظنيّ، وعدم التسليم للرواية لمجرد ورودها أو اشتهارها.

٢. الموقف من روايات التحريف: تُعدّ مسألة التحريف من أبرز القضايا التي يظهر فيها هذا التقارب المنهجي بجلاء، فقد سلك السيد الخوئي في نقد روايات التحريف مساراً نقدياً دقيقاً، قائماً على كشف اضطراب الروايات واختلاف مضامينها، وضعف أسانيدها وعدم صلاحيتها للاحتجاج، ومعارضتها للتواتر القطعي للقرآن الكريم. وقد لخصّ موقفه بقوله: (هذه الروايات لا تدلّ على شيء سوى ضعف أسانيدها واضطراب متونها)(الخوئي، ١٩٧٥، ص ٢١٣). وهذا بعينه ما قرره الشيخ البلاغي قبل ذلك، إذ أسقط روايات التحريف لا لمجرد ضعفها السندي، بل لكونها تخالف القطع القرآني، وتدخل الشكّ في أصل النصّ الذي قامت عليه الهداية، وعدّها من الروايات التي لا قيمة تفسيرية لها بحال (البلاغي، ١٩٩٥، ١٠٤/١-١٠٧).

٣. الموقف من روايات النسخ، ولا سيّما منسوخ التلاوة: ويظهر الاشتراك المنهجي بين الخوئي والبلاغي في موقفهما من روايات النسخ، لا سيما ما عُرف بروايات «منسوخ التلاوة». فقد رفض السيد الخوئي هذه الروايات رفضاً قاطعاً، مؤكّداً أنّ: النسخ لا يثبت بخبر آحاد، ولا يُتصوّر نسخ التلاوة مع بقاء الحكم، وأنّ ما ورد في هذا الباب لا يخرج عن كونه أخباراً ظنيّة مضطربة. وقد صرح بذلك في البيان عند بحثه أنواع النسخ، نافياً حجّية هذه الروايات وعدم إمكان جعلها أساساً لفهم النصّ القرآني (الخوئي، ١٩٧٥، ص ٢٢٩-٢٣٥).

وهذا الموقف يلتقي تمامًا مع ما ذهب إليه الشيخ محمد جواد البلاغي، الذي أسقط روايات منسوخ التلاوة بوصفها روايات مردودة، لا تثبت قرآنًا ولا نسخًا، لمخالفتها القطع، ولاستحالة إثبات القرآن أو رفعه إلا بالتواتر (البلاغي، ١٩٩٥، ص ٢٦٠-٢٦٦)، ويتّضح ممّا تقدّم أنّ التآثر بين منهج الشيخ البلاغي ورؤية السيد الخوئي لا يتمثل في النقل المباشر، بل في وحدة المنهج النقدي وإن اختلف مجال الاشتغال؛ فقد مارس البلاغي هذا النقد داخل النصّ التفسيري، بينما نظّر له الخوئي في إطار علوم القرآن والأصول، غير أنّ النتيجة واحدة، وهي تحكيم القرآن القطعي ورفض الروايات المخالفة له، سواء تعلّقت بقضايا التفسير، أم بالتحريف، أم بالنسخ.

وعليه، يمكن القول إنّ الشيخ محمد جواد البلاغي لم يكن مجرد مفسّر ناقدٍ في سياق زمانه، بل مثل حلقةً تأسيسيةً مهمّة في تشكّل مسار التفسير الإمامي الحديث، إذ أسهم منهجه في إرساء معالم نقد الرواية التفسيرية على أساس قرآنيّ وعقليّ منضبط، وقد ظهر أثر هذا المنهج، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في أعمال عددٍ من أعلام المدرسة الإمامية اللاحقين؛ فكان له أثر بيّن في تعميق تحكيم السياق القرآني عند العلامة الطباطبائي، وفي ترسيخ الممارسة النقدية العملية تجاه الروايات القصصية والإسرائيليات عند الشيخ محمد جواد مغنية، و انعكس في التأصيل الأصولي لعدم حجّية الروايات المخالفة للقرآن عند السيد الخوئي، ولا سيّما في قضيتي التحريف والنسخ.

وبذلك يتّضح أنّ منهج البلاغي قد أسهم في إحداث نقلة نوعية في التفسير الإمامي، إذ انتقل به من الاقتصار على نقل الروايات وتداولها إلى اعتماد تحليل نقديّ واعي، يرتكز على القرآن بوصفه الأصل الحاكم، وعلى العقل والقطع معيارًا في القبول والردّ، مع الاقتصار على توظيف الرواية بوصفها عنصرًا مساعدًا في الفهم التفسيري، من غير إسناد دورٍ حاكمٍ لها على الدلالة القرآنية.

## الخاتمة والنتائج

قد انتهى البحث إلى جملةٍ من النتائج يمكن إجمال أبرزها فيما يأتي:

1. يُمثّل الشيخ البلاغي حلقةً وصلٍ بين المتقدّمين من مفسّري الإمامية ومتأخّريهم؛ فقد تأثر بمن سبقه، وطوّر بعض المناهج، وأضاف إليها، ثم ترك أثراً بيّناً فيمن جاء بعده.
2. توصل البحث إلى أن تأثر الشيخ البلاغي لم يكن تأثراً تقليدياً بل كان تأثراً نقدياً انتقائياً؛ إذ أعاد قراءة التراث بروح تحليلية، فقبل بعض المباني ورفض أخرى، خصوصاً في التعامل مع الروايات التفسيرية الضعيفة.
3. يمتاز الشيخ البلاغي بإضافاته المعرفية، ومعالجته الدقيقة للروايات التفسيرية في بُعدي السند والمتن.
4. اعتمد أسلوب النقد العلمي والمنهجي في تقييم الرواية.
5. أسهم البلاغي في تنقية التراث التفسيري من خلال رفضه الصريح لجملة من الروايات، مثل: الروايات الإسرائيلية، والروايات المنافية لأصول العقيدة.
6. بيّن البحث أن موقف البلاغي من بعض الروايات (كقضية الغرائق، وروايات التحريف) يمثّل نقطة تحوّل في الخطاب الإمامي نحو مزيد من النقد الداخلي للتراث.
7. أظهر البلاغي قدرة على إعادة بناء الثقة بالرواية التفسيرية عبر وضع معايير دقيقة للقبول، مما يحقق توازناً بين رفض الضعيف وعدم إسقاط التراث الروائي كلياً.

## المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- ١- البلاغي، محمد جواد (ت ١٣٥٢هـ). (١٩٩٥). آلاء الرحمن في تفسير القرآن. ط ١. بيروت. دار إحياء التراث العربي.
- ٢- البلاغي، محمد جواد (ت ١٣٥٢هـ). (١٩٩٥). الهدى إلى دين المصطفى. ط ١. بيروت. دار إحياء التراث العربي.
- ٣- الخوي، أبو القاسم (ت ١٤١٣هـ). (١٩٧٥). البيان في تفسير القرآن. ط ١. قم. دار الزهراء.
- ٤- الصدوق، محمد بن علي بن الحسين (ت ٣٨١هـ). (١٩٨٤). عيون أخبار الرضا. تحقيق: مهدي لاجوردي. ط ١. طهران. منشورات جهان.
- ٥- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن (ت ٩١١هـ). (١٩٩٤). الدر المنثور في التفسير بالمأثور. ط ١. بيروت. دار الفكر.
- ٦- الطباطبائي، محمد حسين (ت ١٤٠٢هـ). (١٩٩٦). الميزان في تفسير القرآن. ط ٥. قم. مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
- ٧- الطبري، محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ). (١٩٩٥). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. ط ١. بيروت. دار الفكر.
- ٨- الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت ٥٤٨هـ). (١٩٩٥). مجمع البيان في تفسير القرآن. تحقيق: لجنة من المحققين. ط ١. بيروت. دار إحياء التراث العربي.
- ٩- الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ). (١٩٩٣). الأمالي. تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية. ط ١. قم. دار الثقافة.
- ١٠- الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ). (١٩٩٥). التبيان في تفسير القرآن. تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي. ط ١. بيروت. دار إحياء التراث العربي.

- ١١- الطوسي، محمد بن الحسن (ت ٤٦٠هـ). (١٩٩٦). العدة في أصول الفقه. تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي. ط ١. قم. مؤسسه النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
- ١٢- القمي، علي بن إبراهيم (ت ٣٢٩هـ). (١٩٨٤). تفسير القمي. تحقيق: طيب الموسوي الجزائري. ط ١. قم. دار الكتاب.
- ١٣- المرتضى، علي بن الحسين (ت ٤٣٦هـ). (١٩٨٦). تنزيه الأنبياء. تحقيق: أحمد الحسيني. ط ١. بيروت. دار المرتضى.
- ١٤- المرتضى، علي بن الحسين (ت ٤٣٦هـ). (١٩٨٩). الشافي في الإمامة. تحقيق: عبد الزهرة الحسيني الخطيب. ط ١. قم. مؤسسه النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين.
- مغنية، محمد جواد (ت ١٤٠٠هـ). (١٩٨١). التفسير الكاشف. ط ٢. بيروت. دار العلم للملايين.

